لعناصر **مسؤولة فردياً** ـ سياسيين، مثقفين، صحفيين، محررين، مستشارين، وغيرهم ـ ممن يجب أن يُنظر (في معظم الحالات) إلى درجات مقاومتهم أو تواطئهم كمسائل متعلقة بالضمير الأخلاقي، وليس فقط كأعراض للحقيقة كونهم مجنّدين لصالح هذا "الخطاب" أو ذاك مما هو قيد التدوال الآن. بالنسبة لتشومسكي، فإنّ الغاية الكلية من النقد المنشقّ، المضادّ للهيمنة الذي يستهدف الدولة ومصالح وسائل الإعلام هو أولاً محاولة تكريس الحقيقة حيال تلك المسائل إلى الدرجة التي يمكن أن تُعرف من خلالها، وثانياً فضح الأكاذيب وأشكال النفاق وتقنيات التضليل التي استطاعت حتى الآن منع المواطنين من الوصول إلى تصور دقيق (واقعي وأخلاقي) للأمور. وهذا ينطبق قبل كلّ شيء على أولئك الأشخاص الذين يجعل منهم مركزهم المرموق ـ سلطتهم السياسية، قدرتهم على صوغ الآراء، المكانة الثقافية، و الحرية النسبية بالوصول إلى مصادر وثائقية مناسبة ـ مسؤولين أخلاقياً إلى درجة قصوى تتجاوز أولئك الذين لايتمتعون بنفس الإمتيازات.

يوضّح تشومسكي هذه النقطة بكل فصاحة عندما يعترف بحدود فكرته عن "نموذج الدعاية" (وهو نموذج يقترب كثيراً، في الظاهر، من طريقة فوكو في التفكير) إذا ماقورن بالتنوع الواقعي في وجهات النظر التي تميّز سجالات وسائل الإعلام في قضايا متعلقة بما يسمى بـ "المصلحة القومية". في حالات كهذه، يكتب تشومسكي:

فإنّ انسانية الصحفيين و تماسكهم المهني غالباً ماتقودهم إلى جهات غير مقبولة في المؤسسات الأيديولوجية، ويجب على المرء أن لايستخفّ بحجم العبء النفسي الناتج عن كبح حقائق ناصعة والحفاظ على المعتقدات المطلوبة من حسن النية (و التي انحرفت جدلاً)، الخطأ الغامض، النوايا الحسنة، البراءة الجريحة، وما إلى ذلك، في وجه براهين طاغية لا تتوافق مع هذه الفرضيات الملتزمة قومياً. تجد التوترات الناتجة أحياناً متنفّساً محدوداً، ولكنها في معظم الأحيان، تُكمّ و تُكبح إما بشكل واع أو لاواع،